الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/157(03/22)/29-خ(0071)

كلمة

معالي السيد ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
المملكة المغربية

أمام
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (157)

القاهرة:

الأربعاء 9 مارس/آذار 2022

-

وزعت دون إلقاء

Royaume du Maroc
Ministère des Affaires Étrangères
de la Coopération Africaine
et des Marocains Résidant à l'Étranger

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي
والمغاربة المقيمين بالخارج

كلمة
معالي السيد ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج،
أمام مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 157
القاهرة، 9 مارس 2022

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيد الأمين العام،

يُسعدني بداية أن أتقدم بخالص التهنئة لمعالي الدكتور عبد الله **بوحبيب**، على تولي جمهورية لبنان الشقيقة رئاسة الدورة 157 لمجلسنا هذا، متمنيا أن تشهد فترة رئاستها مزيدا من الإنجازات والمكتسبات في مسيرة العمل العربي المشترك، كما لا يفوتني أن أنوه بالجهود المقدرة والمشكورة التي بذلتها **دولة الكويت** الشقيقة خلال رئاستها الحكيمة للدورة السابقة، والشكر والتقدير موصول أيضا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفي المقدمة السيد الأمين العام وكل أفراد طاقمها.

يتجدد لقاؤنا في هذه القاعة، وكلنا أمل في أن تمثل هذه الدورة فرصة حقيقية للنهوض بالقضايا التي تشغل وطننا العربي، **في ظل مستجدات إقليمية وعالمية بالغة الدقة والحساسية، وما تفرضه من تحديات حقيقية على أمننا الصحي والغذائي والطاقي.**

أصحاب المعالي والسعادة،
- إن منطقتنا العربية تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى مسايرة المتطلبات المتجددة للمجتمعات العربية والتحديات المتسارعة التي تعرفها قضايانا

العربية المركزية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي تشكل محور اهتماماتنا وأولوياتنا، بعيدا عن منطق المزايدات والتوظيف السياسي.

- فهذه القضية تمثل إحدى ثوابت السياسة الخارجية للمملكة المغربية، التي رُسمَت منذ الاستقلال، ويظل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حريصا عليها، ومتشبثا بالدفاع عنها.

- فنصرة هذه القضية انطلاقا من سيرورة التاريخ وديناميته، ينبغي أن تأخذ أساليب ومناهج مختلفة، تجعلها منسجمة مع تطورات العصر، لكي تكون أكثر فعالية. لهذا، لن يدخر المغرب وُسعاً في دعم هذه القضية العادلة، انطلاقا من المتغيرات التي تحدث، إلى أن يحقق الشعب الفلسطيني الشقيق تطلعاته في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، ووفق المرجعيات الدولية المعتمدة.

- بالنسبة للقدس الشريف، التي يتشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، برئاسة اللجنة الدائمة الخاصة بها ضمن منظمة التعاون الإسلامي، فالكل يعلم مدى أهمية المدينة المقدسة ورمزيتها والضرورة الملحة للحفاظ على وضعيتها القانونية والتاريخية وعلى طابعها الديني والثقافي والحضاري، فضاء للتعايش بين الديانات السماوية الثلاث وكرمز للسلام.

أصحاب المعالي والسعادة،

- يحزنني الحديث مرة أخرى عن الأزمات التي تعرفها بعض الدول العربية الشقيقة، بعد مرور أكثر من عقد على اندلاعها، وما خلفته من مآسي إنسانية ومن محاولات المس بكيان الدول ولحمة مجتمعاتها. وما يؤسفني كذلك في هذا الشأن، أن مساهماتنا كمجموعة عربية في تسوية تلك الأزمات ظلت محدودة وفي بعض الأحيان متناثرة، اللهم فيما يتعلق ببعض المبادئ العامة للحلول السياسية.

- من طبيعة الحال، ليس هذا قَدَرا محتوما يُرْغِمُنَا على الاستسلام، بل إنه معطى من المفروض أن يحثنا على مزيد من التنسيق والاجتهاد للتحكم في مصيرنا. ولا أدل على ذلك من أن بعض المبادرات التي قامت بها دول عربية في هذا الاتجاه أو ذاك كانت مفيدة للغاية، كما هو الشأن بالنسبة لِمَا

اضطلع به المغرب، بتوجيهات من جلالة الملك، تجاه أشقائه الليبيين من خلال توفير أحسن الظروف لهم لتحفيزهم على إيجاد الحلول المناسبة لبناء دولتهم العصرية والنهوض بها إلى الأمام.

أصحاب المعالي والسعادة،

- لقد أبان القادة العرب سنة 2000، باعتمادهم الملحق الخاص بتاريخ ودورية وانتظام القمم العربية شهر مارس من كل سنة حسب الترتيب الأبجدي للدول العربية، (أبانوا) عن إرادة وحزم في تنظيم أجنداتهم وعن رغبة قوية في إعطاء مضمون لاجتماعاتهم ومناقشة القضايا الملحة بالنسبة لبلدانهم بما يتلاءم مع تطلعات الشعوب العربية.

- تم احترام هذه الروح منذ ذلك التاريخ، والعمل بذلك الانضباط بعيدا عن كل تكييف مع أية اعتبارات خاصة. فحِرْصُنَا على هذا المكسب، الذي عزز ميثاق جامعة الدول العربية وأصبح من ضوابط عملنا المشترك، لا يوازيه إلا تشبثنا بالإرادة الجماعية والتوافق الذي يطبع قرارات الجامعة العربية.

- القمة مسؤولية وليست امتيازات. ينبغي أيضا أن تقدم قيمة مضافة وأن ألا تكون مجرد رافعة لغرض ما. لذا، وجب الإعداد الجيد لها ليس فقط من حيث الموضوعات والعناوين، ولكن خصوصا وفق دفتر تحملات واضح.

أصحاب المعالي والسعادة،

- مازال العالم يرزح تحت تأثيرات جائحة مميتة أجبرتنا على إجراء مراجعة كاملة لأنماط تنظيمنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لقد زاد هذا الوضع تعقيدا في ظل تأزم المشهد الدولي الحالي المتسم بتزايد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية، وتداعيات ذلك على عالمنا العربي.

- لا يخفى عليكم أن الأمن الغذائي والطاقي، باعتبارهما من صميم الأمن القومي العربي، يحتاجان إلى تفكير جماعي يأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل التي من شأنها تهديد مستقبل المنطقة واستقرارها.

- كما أن التداعيات الصعبة للتغييرات المناخية التي يعرفها عصرنا الحالي، تلقي أيضا بظلالها على عالمنا العربي. فمن الواضح أن المسؤولية في تلك التغييرات الناتجة عن انبعاث الغازات والاحتباس الحراري لم يكن لنا دور

كبير فيها، بل يكاد يكون منعدما. لكن ما يهمنا الآن ليس هو المحاسبة وإلقاء اللوم على أي كان، ولكن الدفاع عن حقوقِنا، كسائر أبناء هذا العصر، في ضمان نجاعة الخطط الرامية إلى خفض تلك الانبعاثات، وحَقِّنا في تملك التكنولوجيا والحصول على الإمكانيات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ، بما يسمح لنا بتأمين عيش مطمئن لنا وللأجيال التي تأتي بعدنا.

- **من هذا المنطلق، نعقد آمالا كبيرة على مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخ COP 27 الذي ستستضيفه الشقيقة مصر شهر نوفمبر المقبل لتحقيق خطوات إيجابية في هذا الاتجاه، كما سعينا نحن في المغرب لذلك حينما احتضنت مدينة مراكش النسخة 22 من ذلك المؤتمر شهر نوفمبر 2016.**

- ختاما أود التأكيد أن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا، فالتضامن العربي يعتبر حجر الزاوية والسبيل الأمثل لمواجهة الأزمات التي تواجهنا، وعلى رأسها التدخلات الأجنبية، فقد أثبتت التجارب بأن التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بعيدا عن منطق الانعزالية والتقوقع والمصالح الضيقة، هو الحل الوحيد للتكامل بين الدول والشعوب، وهذا ما نطمح إليه في عالمنا العربي وندعمه بكل قوة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

Sent with VentaFax software - www.ventafax.com